قياس أثر رؤية ٢٠٣٠ على أداء القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية
دراسة تطبيقية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣م

طلال منصور الذيابي

قسم إدارة الأعمال - الكلية التقنية بالجموم - مكة المكرمة

قياس أثر رؤية ٢٠٣٠ على أداء القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣م

طلال منصور الذيابي

قسم إدارة الأعمال - الكلية التقنية بالجموم - مكة المكرمة

تاريخ تقديم البحث: ١٨ /١١ /٢٠٢٤م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٤/١٢/٢٣م

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر رؤية ٢٠٣٠ على أداء القطاعات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة(٢٠٠٨-٢٠٢٣)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الأنشطة الاقتصادية بالمملكة، والمنهج التحليلي المقارن لتحليل البيانات عبر استخدام اختبار (ت) للعينات المقترنة، ونتج عنها مجموعة من النتائج أهمها: تباين أداء الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وتقدم أداء الأنشطة غير النفطية خلال فترة الرؤية، مع ارتفاع نسبة التنويع الاقتصادي غير أنه لا يزال محدود التأثير على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: رفع مساهمة الصناعات التحويلية من الصناعات التكنولوجية المتقدمة، والتركيز على الأنشطة التي لم تستجب للرؤية بفاعلية، وكذلك التي تراجع اداءُها لضمان تحسينه وتطويره الفترة القادمة.

الكلمات المفتاحية: أثر الرؤية، التنويع الاقتصادي، أداء الأنشطة، القطاعات الاقتصادية.

The Impact of Vision 2030 on the Performance of Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia, an Applied Study From 2008-2023S ectors and the Extent of Their Contribution to Economic

Talal Mansour Al-Thyabi
Department of Business Administration-Technical College in AlJamoum - Makkah AlMukarramah

Abstract:

The study aimed to measure the impact of Vision 2030 on the performance of economic sectors in the Kingdom of Saudi Arabia from 2008 to 2023. The study applied the descriptive approach to describe economic activities in the Kingdom, along with a comparative analytical approach to analyze data through utilizing the T-test for paired samples. Among the most important study findings are: the variance in the performance of economic activities during the study period and the progress of the non-oil activities' performance during the vision period, with an increasing rate of economic diversification; however, its impact on economic growth is still limited. To conclude, the study recommended that ensuring economic sectors' improvement and development for the coming period requires increasing the contribution of advanced technology manufacturing industries, and focusing on activities that either did not respond effectively to the vision, or those whose level of performance has declined.

keywords: The Impact of Vision 2030 - Economic Diversification - Activity Performance - Economic Sectors.

المقدمة

سعت المملكة العربية السعودية عبر عقود من الزمن إلى توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل والتخفيف من الاعتماد على النفط، وغدا هذا الهدف أكثر تركيزًا وثبوتًا مع إقرار الخطط التنموية، وعملت الدولة على تحقيق هذا المستهدف من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات، وجاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتؤكد على هذا الهدف ضمن غاياتها الأساسية في محور الاقتصاد المزدهر؛ مما يعني أن الإسهام الأكبر سيأتي عبر الأنشطة غير النفطية، وبالتالي تعاظم دور القطاع الخاص الذي تسعى الرؤية إلى بلوغ مساهمته نسبة (٦٥٪) في الناتج المحلي الإجمالي بجانب الخدمات الحكومية.

ومنذ إقرار الرؤية في ٢٠١٦/٤/٢٥ وانطلاقها أخذت الحكومة في العمل على تنفيذ مبادراتها ومشاريعها وبرامجها المخطط لها لتحقيق التنمية الشاملة، وبحسب التقارير المحلية والدولية فهناك إشارات إيجابية حول نتائج الرؤية بعد مضي نصف المدة الزمنية المقررة نحو بلوغ غاياتها، فقد أشاد صندوق النقد الدولي بالتحول الاقتصادي الجاري في المملكة العربية السعودية الناجم عن إصلاحات هامة تدعمها رؤية ٢٠٣٠ (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣)، كما أن ما تشهده المملكة من تحول ملحوظ في الأداء على مستوى القطاعات تدعمه المؤشرات المحلية والدولية أدى إلى ضرورة قياس هذا التحول بشكل منهجي علمي، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للبحث في تأثير رؤية (٢٠٣٠) على القطاعات الاقتصادية ومدى استجابتها مقارنة بفترة ما قبل الرؤية لاسيما وأن تقرير منجزات الرؤية قد أوضح أن (٧٨٪) من أهداف الرؤية قد تحققت (تقرير

منجزات الرؤية،٢٠٢٣،)، وكما جاء في تقرير النشرة الاقتصادية للمملكة الصادر عن مؤسسة (PWC) الدولية فإن الوقت أصبح مناسبًا لمحاولة تقييم أداء الرؤية في بعض أهدافها الاقتصادية (pwc,2023,10).

مشكلة الدراسة: في ضوء أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠) الاقتصادية فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وبعد مرور نصف الفترة الزمنية المحددة نحو تحقيق الرؤية، يبرز التساؤل الآتي: ما أثر رؤية المملكة ٢٠٣٠ على أداء القطاعات الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

– هل أدت الرؤية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعدد مصادر الدخل في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وما تأثيره على النمو الاقتصادي؟

– ما هي معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال فترة الرؤية (٢٠٣٠) مقارنة بما قبلها؟

– ما نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الرؤية مقارنة بما قبلها؟

– ما القطاعات الأعلى أداء والأكثر استجابة للرؤية، والقطاعات الأقل أداء واستجابة للرؤية؟

– ما نسب مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهل حققت مستهدف الرؤية نحو رفع نصيبها في الناتج؟

أهمية الدراسة: تقدم الدراسة الحالية إجابات تفسيرية حول أثر رؤية (٢٠٣٠) على أداء الأنشطة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية قد تفيد في إعطاء صورة وبشكل علمي عما تحقق، والدور الذي لعبته الرؤية في التنمية الاقتصادية في ظل بعض التقارير التي قيّمت أداء الرؤية بشكل أو بآخر ، لاسيما وأن الرؤية لا تزال في منتصف الطريق؛ فللبحث العلمي موثوقيته ودقته في تقييم الموضوعات التي يتعرض لدراستها، كما أن الدراسة الحالية تطرح تصورًا عما سيكون عليه الوضع في المرحلة القادمة عبر النتائج التي ستصدر؛ مما يسهم في تحسين و تطوير الإجراءات لتحقيق الأهداف، وهو ما تعتبره الدراسة الحالية إضافة للبحث في هذا المجال.

أهداف الدراسة– تهدف الدراسة إلى عدد من الأهداف على النحو الآتي:

– التعرف على مستوى أداء القطاعات الاقتصادية خلال فترة الرؤية لمقارنة ما ستكون عليه بعد الرؤية.

– توضيح أثر الرؤية على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

– تصنيف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بحسب استجابتها لمبادرات الرؤية.

– تحديد مدى تأثير رؤية (٢٠٣٠) تحقق هدف التنويع الاقتصادي.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي، إضافة إلى التنويع الاقتصادي وإبراز واقع كل منهما، كما تم استخدام المنهج التحليلي المقارن في تحليل النتائج الإحصائية.

حدود الدراسة – تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

– الحدود الموضوعية: قياس أثر رؤية (٢٠٣٠) على أداء القطاعات الاقتصادية وتحديد مستوى هذا الأداء، ومستوى التنويع الاقتصادي.

– الحدود المكانية: اقتصاد المملكة العربية السعودية.

– الحدود الزمانية: تحددت الفترة الزمنية في فترتين: الأولى: تأخذ المدى من (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وتسمى الفترة الأولى (قبل الرؤية)، والثانية: تمتد من (٢٠١٦-٢٠٢٣) وتسمى الفترة الثانية (خلال الرؤية).

– الأسلوب الإحصائي: اختبار(ت) للعينات المقترنة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً– الإطار النظري:

١– رؤية المملكة: في الثامن عشر من شهر رجب من العام (١٤٣٧هـ) هـ، الموافق الخامس والعشرين من إبريل (٢٠١٦) م وافق مجلس الوزراء على رؤية المملكة (٢٠٣٠)، وصدر بشأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم: ٣ – ٣١ – ٣٧ / ق، وتاريخ:(١٢ / ٧ / ١٤٣٧هـ) رامية إلى تنمية شاملة لا يكون فيها النفط المصدر الأول؛ ومع أن مبرر عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية ذو بال، ومن الأهمية بمكان؛ فالرؤية لديها دوافع أخرى لا تقل أهمية عنه، من أبرزها: الاستفادة الكاملة من الإمكانات والقدرات التي حباها الله لهذه البلاد سواء على المستوى البشري أو المادي الطبيعي، وجاءت الرؤية في ثلاث مرتكزات، وثلاثة محاور، انبثقت عنها العديد من الأهداف الاستراتيجية كما يأتي:

– مرتكزات رؤية (٢٠٣٠): بُنيت رؤية المملكة (٢٠٣٠) على ركائز أطلقت عليها الرؤية عوامل النجاح، وتتكون من ثلاث ركائز كما بينتها: العمق العربي والإسلامي، القوة الاستثمارية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وأوضحت رؤية (٢٠٣٠) أن أهدافها تنهض على ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي:

– المجتمع الحيوي: من الإيمان بأن المجتمع بأفراده هم الثروة الحقيقية؛ فقد اعتمدته الرؤية محوراً وأساساً لتحقيق غايتها، وجعلت له معالم تستقي منها أهدافها، وتلك المعالم أو المحاور الفرعية هي: القيم الراسخة، البيئة العامرة، البنيان العامر.

– المحور الثاني الاقتصاد المزدهر: وهو أحد مكونات منظومة غاية الرؤية، ويتكون من هدفين رئيسيين:

– فرص مثمرة: من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية مؤامة لسوق العمل، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأسر المنتجة.

– الاستثمار الفاعل: في الصناعات وتوطينها، واستغلال الطاقات المتجددة، والتنافسية الجاذبة.

– المحور الثالث: وطن طموح، وعبرت عنه الرؤية بالقول: «ولأن الفاعلية والمسؤولية مقومان جوهريان نسعى لتطبيقهما على جميع المستويات لنكون وطناً طموحاً بإنتاجه ومنجزاته؛ لذلك نركز في المحور الثالث من الرؤية على القطاع العام» (مركز الرؤية،٢٠١٦، ٧)، وتكونت الأهداف الإستراتيجية لرؤية (٢٠٣٠) من المستويات الآتية:

– أهداف المستوى الأول: وتترجم الأهداف العامة للرؤية وعددها (٦) أهداف.

– أهداف المستوى الثاني: وتشكل الأهداف الفرعية المشتقة عن الأهداف العامة، وعددها (٢٧).

– أهداف المستوى الثالث: عبارة عن أهداف تفصيلية عن المستوى الثاني ومجموعها (٩٦) هدفاً، وعلى هذا فإن إجمالي الأهداف الاستراتيجية للرؤية (٩٦) هدفاً.

٢– الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: يتكون هيكل اقتصاد المملكة العربية السعودية من ثلاثة أقسام هي: القطاع النفطي، والقطاع غير النفطي، والخدمات الحكومية، وبحسب الهيئة العامة للإحصاء فإن القطاع النفطي يشمل: أنشطة الزيت الخام وتكريره والغاز الطبيعي، وتحوي الأنشطة غير النفطية كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى باستثناء الخدمات الحكومية، وتتمثل في: أنشطة التعدين، والكهرباء ، والزراعة، والتشييد والبناء، والنقل والاتصالات، والمال والأعمال، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمة الاجتماعية.(الهيئة العامة للإحصاء)، وفيما يأتي نبذه عن كل من تلك القطاعات.

أ–أنشطة الزيت الخام والغاز: ويقصد بها كما عرفتها وزارة الطاقة الممارسات التجارية المتعلقة بالمنتجات البترولية المشتملة على المنتجات البترولية على سبيل المثال: الزيت الخام، المكثفات، الوقود (وزارة الطاقة،١٤٣٩هـ، ٢)، ومثّل القطاع النفطي الركيزة التي اعتمد عليها الاقتصاد السعودي منذ نشأته؛ حيث

كانت نسبة مساهمته في الناتج تزيد عن (٦٨٪) ومع انتهاج الحكومة أسلوب التخطيط وصدور الخطة الخمسية الأولى العام (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م) كان ضمن أهدافها خفض الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد (وزارة الاقتصاد والتخطيط،١٣٩٠هـ، ٢)، أخذت تلك النسبة في التراجع إلى أن وصلت العام (٢٠١٥) إلى(٣٥٪)، كما استهدفت الرؤية المزيد من تقليل الاعتماد على المنتجات النفطية والسير في تنويع القاعدة الاقتصادية فيما اشتملته أهداف المحور الثاني لتصل نسبة مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي بنهاية الفترة الثانية إلى (٢٩٪). والشكل (١) يوضح تطور مساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي.

جدول (١) قيمة مساهمة النشاط النفطي في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	927643	2016	1087474
2009	839719	2017	1055300
2010	837763	2018	1078159
2011	938634	2019	1042600
2012	986151	2020	970996
2013	969048	2021	977189
2014	992699	2022	1125309
2015	1046898	2023	1022482

شكل (١) نسب مساهمة النشاط النفطي في الناتج

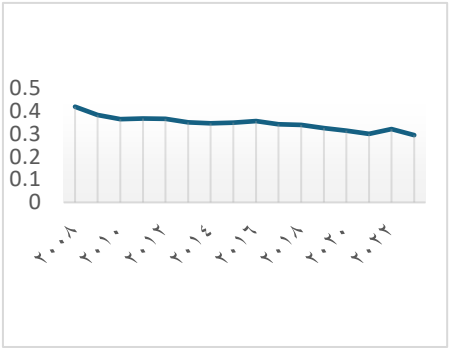

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

ب-نشاط التعدين والتحجير: حدد معالم هذا النشاط نظام الاستثمار التعديني السعودي بأنه "عملية استخراج الخامات، أو التكوينات المعدنية ذات الفائدة من الأرض أو المناطق البحرية، مثل: الأحجار الكريمة، والمواد المستخدمة في البناء كالأسمنت والرخام".(وزارة الصناعة،١٤٤١هـ، ٢)، وعلى مدى الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ إلى ٢٠٢٣ لم يتجاوز متوسط مساهمة قطاع التعدين في الناتج (٣٪)، وبجعل التعدين هو الركيزة الثالثة للصناعات الوطنية في رؤية المملكة تبنى برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية عديد من المبادرات لتحقيق هذا الهدف وتعظيم القيمة المتحققة من القطاع، وضمن المبادرات تطوير تشريعات الاستثمار بالقطاع حيث صدر نظام الاستثمار التعديني الجديد، إضافة إلى إجراء مسح جيولوجي موسع، وتأسيس الشركة السعودية لخدمات التعدين (وزارة الصناعة،٢٠٢١، ٩٤)، مستهدفا الوصول إلى مساهمة في الناتج قدرها (١٧٦) مليار ريال العام ٢٠٣٠ (وزارة الصناعة،٢٠٢٣، ٤٥)، نلحظ من الرسم أن نسب مساهمة النشاط تواصلت عما كانت عليه

قبل فترة الدراسة فارتفعت من (.033) إلى أن وصلت العام ٢٠١٦ (.04)، ثم أخذت في التراجع حتى بلغت (.037) العام ٢٠٢٣ مع معدلات نمو متناقصة، حيث كانت بداية الفترة (١٥٪)، واستقرت عند مستوى (٦٪) العام ٢٠٢٣.

جدول (٢) قيمة مساهمة نشاط التعدين في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	8098.5	2016	11645.2
2009	9062.7	2017	12058.8
2010	10084.0	2018	12236.9
2011	10518.4	2019	13126.8
2012	10946.1	2020	13177.4
2013	11276.8	2021	12901.7
2014	11573.1	2022	12195.9
2015	11967.6	2023	12887.6

شكل (٢) نسب مساهمة التعدين في الناتج

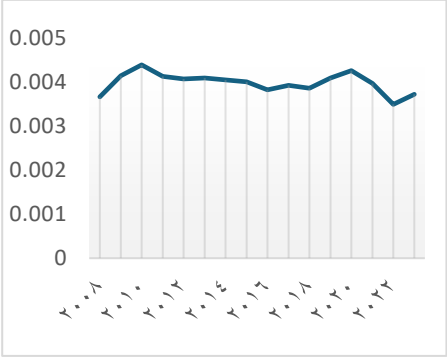

المصدر: قاعدة البنك المركزي السعودي.

جـ-نشاط الزراعة والثروة الحيوانية: حدد نظام الزراعة في مادته الأولى المقصود بقطاع الزراعة وهو الذي "يُعنى بالثروة الحيوانية، والنباتية، والمائية الحية، والأعمال المتعلقة بالقطاع من زراعة، أو تربية، أو انتاج، أو صيد أسماك"(وزارة الزراعة،١٤٤٢هـ، ١)، ومن خلال الجدول (٣) والشكل (٣) نلحظ أن متوسط مساهمة الزراعة فترة الدراسة بلغ (2.5%)، وإذا ما قورنت هذه النسبة ببداية الفترة أي العام ٢٠٠٨ نجد تحسنًا طفيفًا، حيث ارتفعت نسبة المساهمة في الناتج إلى(2.3%)، ووصلت في نهاية الفترة العام ٢٠٢٣ إلى (2.52%)، ويُلمس من القطاع نموًا موجبًا ومتواصلًا في قيمة الإنتاج منذ العام ٢٠٢١ بعد أن كان بالسالب.

جدول (٣) قيمة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	50515.5	2016	73899.5
2009	51151.3	2017	77135.0
2010	56282.9	2018	78783.8
2011	59227.8	2019	80467.4
2012	61096.6	2020	79174.8
2013	63837.3	2021	80899.2
2014	67105.7	2022	84153.4
2015	70190.0	2023	87631.0

شكل (٣) نسب مساهمة الزراعة في الناتج

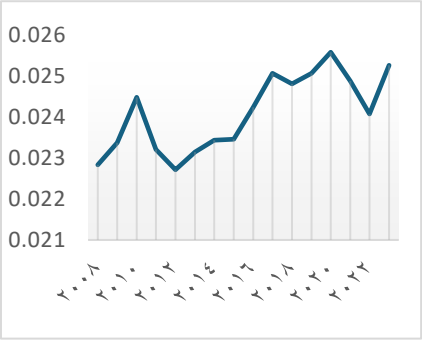

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

٤-نشاط الكهرباء والغاز: ويتولى هذا القطاع الأنشطة المتعلقة بإمدادات وتوصيل الكهرباء والغاز، وتكييف الهواء وتجميع المياه ومعالجتها، وخدمات جمع النفايات وتصريفها (الهيئة العامة للإحصاء، منهجية مؤشرات الحسابات القومية)، وبمعاينة الجدول والشكل (٤) نلحظ أن النشاط سجل ارتفاعات في معدلات النمو خلال الفترة الأولى وصل معها معدل النمو إلى (٧٪)، في حين سجلت الفترة الثانية تراجعا بلغ معه متوسط معدل النمو إلى (٢٪)، ويعود ذلك إلى الإجراءات الهيكلية التي من ضمنها رفع الدعم عن الطاقة الكهربائية.

جدول (٤) قيمة مساهمة نشاط الكهرباء والغاز في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	29173.9	2016	49388.5
2009	31770.6	2017	49836.1
2010	36740.6	2018	43964.8
2011	39949.3	2019	45108.3
2012	42283.4	2020	43713.0
2013	42899.4	2021	45663.2
2014	44872.1	2022	46248.1
2015	46899.9	2023	47466.0

شكل (٤) نسب مساهمة الكهرباء في الناتج

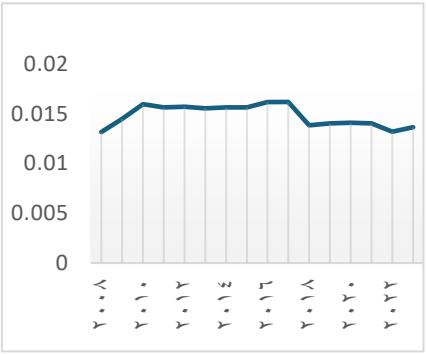

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

٥- قطاع الصناعات التحويلية: ويقصد بها كما جاء في التصنيف الدولي الموحد" تحويل المواد إلى منتجات جديدة" (الأمم المتحدة،٢٠٠٩، ١٠٠)، أي: أنها تتناول المادة الخام بالتحوير والتشكيل لتحويلها إلى صورة أخرى أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان(الغمري،١٤٣٣هـ، ١١٥)، ويُعد قطاع الصناعات التحويلية أحد القطاعات التي يُعوِل عليها الاقتصاد السعودي؛ إلا أن مساهمته لم تكن بالمستوى المؤمل كما يوضحها جدول وشكل (٥)، فقد أخذت نسب مساهمة القطاع في الارتفاع منذ العام ١٩٧٠ حين بلغت نسبة النمو (٥٪) ليواصل النمو إلى أن بلغ العام ٢٠١٤ (٨٪)، ثم أخذ في التراجع بدء من العام ٢٠١٥ بنمو قدره (6.4%) مواصلا الانخفاض إلى أن استقر عند نسبة نمو بالسالب تقدر بـ (006.-%)، وبنسبة نمو قدرها (٨,٦٪) العام ٢٠٢٣، وتعتبر هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها بمساهمة القطاع في الناتج على المستوى العالمي التي تبلغ (15.4%) لعام ٢٠١٩، وتعكس التذبذب في مساهمة الصناعات التحويلية على مستوى التطور في حصة قطاع الصناعات

الاستخراجية المتعلقة بأسعار النفط، فهي لا تزال تحظى بنسبة منخفضة في مساهمة الصناعات التكنولوجية والمتقدمة في إجمالي الصادرات المصنوعة؛ فبحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد جاءت هذه النسبة (28.%) و(4.%) العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي(unctad,2023)، وفي هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات إلى عدم معنوية حصة الصادرات السلعية من قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن بينها المملكة العربية السعودية(إسماعيل ومحمود،٢٠٢١ ،١٩)،وهو ما أكدته إحدى نتائج دراسة (أبا الخيل والبكر،٢٠١٩، ٢٠) من أن اعتماد النصيب الأكبر من الصناعات التحويلية على الصناعات البتروكيميائية، وسيتم في هذه الدراسة قياس الصناعات التحويلية باستثناء الصناعات البتروكيميائية.

جدول (٥) قيمة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	159244	2016	278642
2009	165783	2017	287933
2010	186426	2018	280699
2011	215063	2019	284462
2012	224221	2020	265737
2013	239714	2021	282265
2014	258663	2022	303646
2015	275267	2023	301658

شكل (٥) نسب مساهمة نشاط الصناعات في الناتج

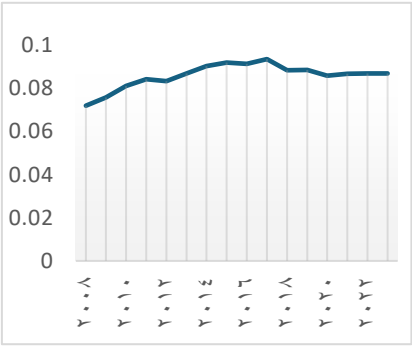

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

٦-نشاط البناء والتشييد: ويُعنى "بأنشطة المباني السكنية وأنشطة الهندسة المدنية كرصف الطرق، وإنشاء الكباري، ومشاريع المياه، والصرف والكهرباء، وغيرها، إضافة إلى أنشطة التشييد مثل: الهدم، وتحفير المواقع" (الهيئة العامة للإحصاء)، يطلعنا الجدول والشكل (٦) على التغيرات في مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي، حيث بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة (5.2%) بمعدل نمو قدره (4.%)، وشهدت الفترة الثانية معدل نمو قدره (4.%) بتراجع نسبته (٥.6٪) عن الفترة الأولى، وبمتوسط مساهمة (4.9%).

جدول (٦) قيمة مساهمة التشييد والبناء في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	107627.8	2016	165092.3
2009	109940.3	2017	158679.4
2010	121608.9	2018	144791.9
2011	137043.5	2019	149072.1
2012	143565.7	2020	152160.0
2013	154654.4	2021	154204.9
2014	165506.1	2022	167921.7
2015	171276.7	2023	175187.1

شكل (٦) نسب مساهمة نشاط البناء في الناتج

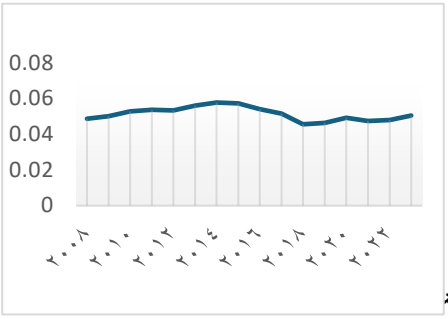

المصدر: قاعدة بيانات البن

٧- قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق: حددت الهيئة العامة للإحصاء تعريف القطاع بأنه: "يشمل تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات وأنشطة الإقامة وخدمات الأطعمة والمشروبات"، وسجل القطاع نسبة مساهمة متوسطها (٩٪) خلال فترة الدراسة، ويبين جدول (٧) والشكل (٧) قيمة مساهمة القطاع، وتطورها خلال فترة الدراسة.

جدول (٧) قيمة مساهمة نشاط التجارة في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	163142	2016	288171
2009	177239	2017	292600
2010	207004	2018	284178
2011	233244	2019	303114
2012	247515	2020	283316
2013	264452	2021	318130
2014	280743	2022	336022
2015	289363	2023	359512

شكل (٧) مساهم قطاع التجارة في الناتج

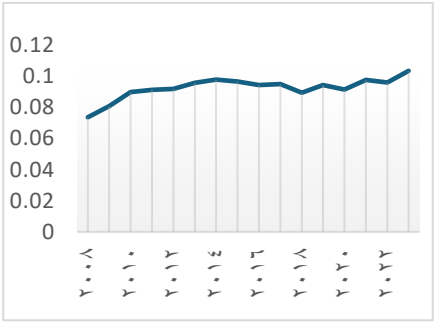

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

كما هو مشـــاهد فإن معدلات النمو المرتفعة نســـبيا شـــهدتها الأعوام ٢٠٠٨،٢٠١٠،٢٠١١ إبان الفترة الأولى قبل الرؤية وحققها العام ٢٠٢١ خلال الفترة الثانية، عدا ذلك فقد كان متوســـط معدل النمو في القطاع (٦٪)، والملاحظ أن القيمة المضافة التي ساهم بها نشاط تجارة الجملة والتجزئة أكبر تأثيرًا في الناتج منها من نشـاط الصـناعات التحويلية، وهذه النتيجة في هـذه المرحلـة تقلـب النتيجـة التي توصـــلـت إليهـا (دراســـة أبا الخيـل والبكر،٢٠١٩) التي جاء فيها أن قطاع الصـناعات التحويلية كان أكثر تأثيرًا من نشاط تجارة الجملة والتجزئة.

8- نشاط النقل والتخزين والاتصالات: ينطوي هذا النشاط على "مجالات النقل البري، والنقل عبر الأنابيب، والنقل الجوي، وأنشطة التخزين والبريد والطرود، إضافة إلى الاتصالات، وأنشطة البرمجة والخبرة الاستشارية، وخدمات المعلومات"(الهيئة العامة للإحصاء)، بمتابعة بيانات نشاط النقل والاتصالات عبر الجدول (٨) نجد أن معدلات النمو خلال فترة الدراسة كانت بمتوسط (٧٪) مع معدلات نمو مرتفعة في الفترة الأولى بمتوسط (11.8%) مقارنة بـ

(1.7%) للفترة الثانية، إلا أن مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي كما يشير إليها الشكل (٨) قد ارتفعت في الفترة الثانية بمتوسط(5.3%) مقارنة بمتوسط ما قبل الرؤية البالغ (4.8%).

جدول (٨) قيمة مساهمة النقل والاتصالات في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	85310.4	2016	165498.5
2009	97090.3	2017	169519.8
2010	110203.7	2018	166778.5
2011	127633.7	2019	175877.0
2012	133943.8	2020	162920.9
2013	142583.0	2021	168395.1
2014	151910.1	2022	171482.6
2015	160962.2	2023	183997.4

شكل (٨) نسب مساهمة نشاط النقل والاتصالات

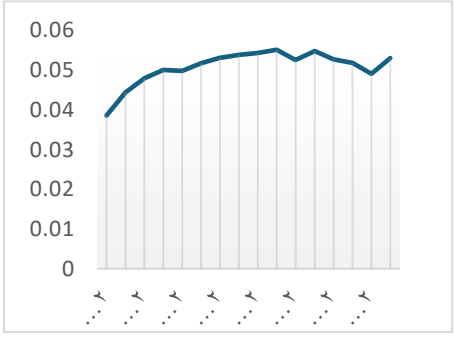

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

٩- نشاط خدمات المال والأعمال والعقار: تحدد النشاط في "خدمات المال والتأمين، وأنشطة الخدمات المالية، وصناديق المعاشات، كما تضم الأنشطة العقارية، والخدمات القانونية، والبحث والتطوير، وأبحاث الإعلان والتسويق"، ويُعد نشاط المال والأعمال أحد الأنشطة الاقتصادية القائدة ويأتي ثانياً بعد النفط في المساهمة في الناتج، حيث كان متوسط مساهمته خلال فترة الدراسة (11.3%) وبمعدل نمو سنوي (4,6%)، ووصل أعلى مستوى مساهمة نهاية الفترة العام ٢٠٢٣ بنسبة (12.7%)، والجدول والشكل (٩) يوضحان هذه التطورات. شكل (٩) نسب مساهمة نشاط خدمات المال والأعمال في الناتج الإجمالي.

جدول (٩) قيمة مساهمة نشاط خدمات المال والأعمال في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	232994.0	2016	332567.4
2009	247063.9	2017	350487.6
2010	253146.6	2018	346388.3
2011	259991.1	2019	358528.1
2012	279825.3	2020	372723.0
2013	306304.3	2021	399474.5
2014	316079.2	2022	423567.1
2015	323811.8	2023	439940.4

شكل (٩) نسب مساهمة نشاط المال والأعمال

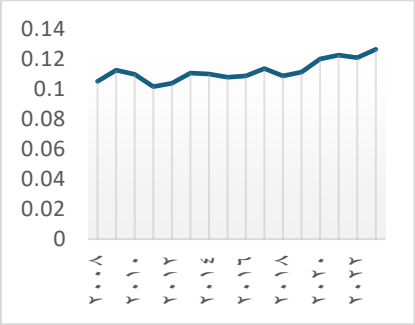

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي

١٠- نشاط الخدمات الاجتماعية والجماعية الأخرى: أوضحت الهيئة العامة للإحصاء في منهجية مؤشرات الحسابات طبيعة نشاط الخدمات الاجتماعية بأنها تتضمن "أنشطة التعليم، وأنشطة الصحة البشرية والرعاية مع الإقامة، والعمل الجماعي كما تتضمن أنشطة الإبداع والفنون والتسلية الرياضية، وأنشطة إصلاح الحواسيب والسلع المنزلية"، والمتمعن في جدول (١٠) يتبين أن مساهمة هذا النشاط لم تتجاوز عبر فترة الدراسة (2.5%) مع تناقص في معدلات نموه في نهاية الفترة الثانية التي بلغت (10.8%) مقارنة بالفترة الأولى التي وصل فيها معدل النمو(١٣,٣٪)، غير أن نسب المساهمة التي تظهر في الشكل (١٠) توضح ارتفاعا في متوسط المساهمة من (٢٪) خلال الفترة الأولى إلى (3.1%) الفترة الثانية وحقق العام (٢٠٢٣) أعلى مساهمة بلغت (3.6%) عبر الفترة الزمنية محل الدراسة.

جدول (١٠) قيمة مساهمة الخدمات الاجتماعية في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	39154.6	2016	84099.7
2009	39995.9	2017	93337.6
2010	43258.5	2018	94614.1
2011	47969.7	2019	96500.1
2012	51357.6	2020	89790.6
2013	56643.8	2021	110339.7
2014	64772.4	2022	114190.3
2015	73380.3	2023	126518.4

شكل (١٠) نسب مساهمة الخدمات الاجتماعية

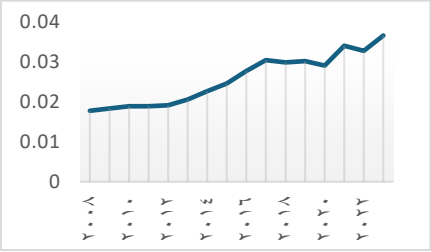

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.

١١- نشاط الخدمات الحكومية: ويُقصد به "تقديم السلع والخدمات المجانية بمعنى أنه لا توجد قيمة سوقية لإنتاج الخدمات به". (الهيئة العامة للإحصاء، منهجية مؤشر الحسابات القومية)، وقد حافظت الخدمات الحكومية على نسبة مساهمتها خلال فترة الدراسة، غير أن معدلات نمو القطاع تراجعت في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى بفارق قدره (031.%)، ويبين الجدول (١١) قيمة مساهمة القطاع في الناتج المحلي، والشكل (١١) مسار مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (١١) قيمة مساهمة نشاط الخدمات الحكومية في الناتج

العام	قيمة مساهمة النشاط	العام	قيمة مساهمة النشاط
2008	381120.9	2016	536528.3
2009	400278.7	2017	538104.7
2010	427617.5	2018	559357.7
2011	461231.8	2019	569052.6
2012	486109.6	2020	565677.9
2013	509718.5	2021	572112.2
2014	526567.9	2022	598699.1
2015	538486.2	2023	611257.1

شكل (١١) نسب مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج

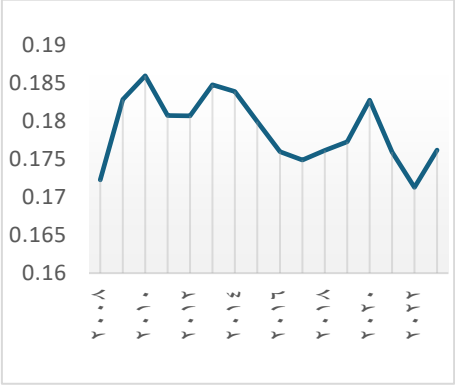

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي

٣- التنويع الاقتصادي:

مفهوم التنويع الاقتصادي: يختلف تعريف التنويع الاقتصادي بتباين الهدف الذي ينظر إليه، فهناك من يربطه بالإنتاج وتعدد مصادر الدخل، وغيرهم بالصادرات (الخطيب،٢٠١٤، ١١٣)، إلا أنه في الغالب يتجه نحو عملية زيادة النمو والانتقال من الاعتماد على مصدر احادي للإنتاج والدخل إلى

مصادر متنوعة تتلاشى معها مخاطر الاستثمار، وزيادة الفرص، فقد عرفه (هيكل، ١٩٨٠، ٢٥) بأنه:" إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية، وتخفيض دور القطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص".

مقاييس التنويع الاقتصادي: حدد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا،٢٠٠١، ٢٠) حول التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط في المعايير الآتية:

– معدل ودرجة التغير الهيكل، وتدل عليه نسبة إسهام القطاعات النفطية مقابل غير النفطية.

–درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثره بعدم استقرار النفط.

–تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة.

–تطور إجمالي العمالة، الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص.

ومن حيث واقع التنويع الاقتصادي أشار تقرير البنك الدولي عن العام (٢٠٢٣) إلى أن جهود التنويع الاقتصادي في دول الخليج بدأت تؤتي ثمارها مع مزيد من بذل الإصلاحات والإجراءات المعززة، وأوضح التقرير أن انكماش قطاع النفط في المملكة خفف من حدته نمو القطاعات غير النفطية بنسبة (٤,٣%) المدعومة بسياسات مالية مرنة، واستهلاك خاص فردي قوي. (البنك الدولي،٢٠٢٣).

ثانياً – الدراسات السابقة: بمراجعة أوعية وقواعد المعلومات لم يعثر الباحث على دراسة تعرضت للموضوع بمضمونه ومنهجيته أو فكرته، أو الأساليب الإحصائية المتبعة، مما يعني أن هذه الدراسة تُعد بداية الإسهام في القياس العلمي المنهجي لأثر الرؤية على القطاعات الاقتصادية بالمملكة؛ غير أن هناك دراسات تطرقت إلى بعض جوانب الموضوع كدراسة لأداء بعض القطاعات، أو التنويع الاقتصادي بشكل عام، ومن تلك الأدبيات:

– دراسة(الخطيب،٢٠١٤) وهدفت إلى تقدير مؤشرات للتنويع الاقتصادي اعتماد اً على مؤشر هرفندال– هيرشمان لخمسة متغيرات تمثلت في: الناتج الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي التكوين الرأسمالي، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السعودي قد حقق بعض أهدافه في التنويع الاقتصادي عبر ارتفاع التنويع في الأنشطة الاقتصادية؛ غير أن هذا التنويع لم يكن له تأثير على الصادرات و الواردات، و الإيرادات الحكومية، كما أظهرت النتائج أن هناك ترابط بين التنويع والنمو الاقتصادي إلا أن تأثير التنويع على النمو جاء ضعيفًا بمقدار (129.)

– وسعت دراسة (الغفيص،٢٠١٦) إلى دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي باستخدام أسلوب (ARDL) وتوصلت إلى وجود أثر معنوي وإيجابي لتطور القطاع المالي على إجمالي النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي بالمملكة.

– وهدفت دراسة (عبدالحميد،٢٠١٨) إلى دراسة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة، وتوصلت الدراسة إلى

أن الصادرات النفطية تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات مع ارتفاع مساهمته في الناتج الإجمالي إلى (٤٥٪) بعد أن كانت (٣٨٪) العام ٢٠٠٠، كما أن التنويع الاقتصادي للقطاعات جاء نسبيًا حيث انخفضت مساهمة الزراعة، والمعادن، وزيادة الصناعات التحويلية من (٨٪) إلى (٩٪) العام ٢٠١٥، وكان التنويع من جانب قطاع الخدمات بنسبة مساهمة (٥٢٪)، ولزيادة فرص التنويع أوصت الدراسة باستغلال المزايا النسبية لكل منطقة اقتصادية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية مع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– وأشارت دراسة (الربيعان وبانافع،٢٠١٩) التي هدفت إلى قياس أثر مساهمة القطاعات الاقتصادية على إجمالي الناتج المحلي إلى أن الصناعات غير التحويلية ما تزال هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المملكة بنسبة (٥٩٪)، في حين جاءت الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بحوالي (23.%)، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات بحوالي (2.%) في الوقت الذي لم تؤثر الزراعة في الناتج، وأوصت الدراسة بالتركيز والاستفادة من الميزة النسبية لقطاع الصناعة غير التحويلية لدعم الصناعات التحويلية، والنظر في الدعم المقدم للزراعة وإعادة توجيهه للخدمات الصناعية.

– ولمعرفة وتحليل مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في المملكة وتأثيرها على معدلات نمو القطاع الخاص قام كل من (أبا الخيل والبكر،٢٠١٩) بصياغة نموذج باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الناتج الإجمالي للقطاع

الخاص والأنشطة الاقتصادية غير النفطية بنسب متفاوتة جاء في مقدمتها نشاط الصناعات التحويلية، ثم تجارة الجملة والتجزئة، فالبناء والتشييد.

- وقامت (النويصر،٢٠٢٠) بتقدير دالة الإنتاج للصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب (panel data) حيث وجدت أن قطاع الصناعات التحويلية يتأثر بالصناعات النفطية التي رفعت مساهمته في الناتج من (8.6%) إلى (12.8%)؛ ونتيجة لذلك وجدت الدراسة أن الفترة من (١٩٩١-٢٠١٩) شهدت معدلات نمو النشاط تراجعا بالسالب، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وتأثر صناعة تكرير النفط بهذا الانخفاض، وأوصت الدراسة بدعم الصناعات التكنولوجية عالية ومتوسطة المستوى.

- ويرى كل من (هافرلاند و درندري،٢٠٢١) في دراستهما التي هدفت إلى تحليل أثر التحولات الاقتصادية الحالية للاقتصاد أن يتغير التكوين القطاعي للاقتصاد السعودي خلال العقد القادم، حيث تعتمد مسارات التنويع على القاعدة الصناعية الحالية، وأظهر التحليل على الرغم من التوسع القوي في القطاعات الاقتصادية المحورية المتوقع قيادتها للتنويع لا تزال الحصة النسبية لها في الناتج الإجمالي ضئيلة، وتوقعت الدراسة أن يكون إسهام القطاعات بنهاية (٢٠٣٠) على النحو الآتي: الصناعات التحويلية (9%)، الزراعة (1.9%)، قطاع الخدمات (٤٢٪)، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة التنويع ستصل إلى (٦٩٪) على مؤشر شانون- ويفر أي عدم تركز قطاع معين في الاقتصاد.

- ولمعرفة أسباب ضعف حصة المملكة من السائحين مقارنة بدول أخرى، قام(السلمي،٢٠٢٣) بإجراء دراسة اعتمدت على المنهج الاستقرائي

والتحليلي، وجاءت أهم النتائج في أن السياحة تعد مصدراً مهماً للناتج الإجمالي في ضوء رؤية ٢٠٣٠ بامتلاكها العديد من المقومات البيئية والبشرية.

– وبهدف قياس أثر تطور التكنولوجي على نمو الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد جاءت دراسة(نصرالدين والزهراني،٢٠٢٤) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية دالة احصائيًا بين كل من التطور التكنولوجي والصناعات التحويلية بالمملكة، وأرجعت الدراسة هذه النتيجة غير المتوقعة إلى اعتماد المنشآت الصناعية على تقنيات تكنولوجية لا تتناسب مع المدخلات والعمليات الإنتاجية على الرغم من توفر العديد من الاستراتيجيات والخطط التقنية الملائمة، ولعلاج هذه المشكلة أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتوعية المنشآت الصناعية وعلى الأخص المتوسطة والصغيرة في عملية اختيار التقنية المناسبة والمتقدمة.

– وللكشف عن مدى الترابط بين القطاعات الاقتصادية ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة قام كل من(Al-Otaibi & Haga,2024) وعبر نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) بقياس الترابط بين قطاعات (الصناعات التحويلية وغير التحويلية، والزراعة، والخدمات)، وخلصت الدراسة إلى أن التبادلات بين القطاعات الاقتصادية في المملكة ضعيفة ومحدودة، ووجدت الدراسة أن اعتماد القطاعات على الصناعات غير التحويلية بشكل كبير دون أن يكون هناك تبادل لهذا الاعتماد من قبل القطاعات الأخرى مع بعضها البعض؛ مما يشير إلى انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي، فعلى سبيل المثال

وجدت الدراسة ضعف الروابط بين التصنيع والزراعة التي لم تتجاوز (2%) نتيجة اعتماد المملكة على استيراد ما تحتاجه من المواد الغذائية بنسبة (٩٣٪) وأوصت الدراسة العمل على زيادة الترابط بين القطاعات واستخدام الأساليب التكنولوجية في العمليات الإنتاجية.

– وسعت دراسة (حاسانوف وآخرون،٢٠٢٤) إلى معرفة مدى أثر تطوير القطاع المالي في النمو الاقتصادي للقطاع الخاص من خلال أسلوب تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات لتحليل بيانات على مدى خمسين عامًا، وكان من أهم نتائج الدراسة أن نمو القطاع المالي يزيد في نصيب مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي المحلي بمساندة السياسات المالية والنقدية التي تجريها الحكومة والداعمة للقطاع.

– **فروض الدراسة**– للإجابة على أسئلة الدراسة السابقة تفترض الفروض التالية التي بُنيت على أساس التقارير، والأدبيات السابقة:

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الأنشطة الاقتصادية كل على حده تُعزى للرؤية.

– توجد فروق إيجابية في أداء الأنشطة الاقتصادية ككل لصالح فترة الرؤية.

– توجد فروق دالة احصائيًا في أداء الأنشطة غير النفطية تعود للرؤية.

– توجد فروق معنوية في أداء الأنشطة الاقتصادية تُعزى للرؤية أدى لرفع نسبة التنويع الاقتصادي.

– توجد فروق إيجابية في نمو معدلات الناتج الإجمالي لصالح فترة الرؤية.

الإجابة على فروض الدراسة وتحليل النتائج.

يتناول هذا المحور الإجابة على فروض وأسئلة الدراسة، وتحليل النتائج، وينقسم إلى جزئين، الأول يهتم ببيان إجراءات الدراسة، والثاني يستعرض نتائج اختبارات الفروض ومناقشة نتائجها.

أولا– إجراءات الدراسة– سارت الدراسة وفق الخطوات والإجراءات الآتية:

– تحددت متغيرات الدراسة في المتغير المستقل وهو الرؤية والذي يمثله الفترة الأولى والمقصود بها فترة ما قبل الرؤية الممتدة من (٢٠٠٨–٢٠١٥)، والفترة الثانية وهي الفترة خلال الرؤية من (٢٠١٦–٢٠٢٣)، والمتغير التابع، وهو أداء القطاعات الاقتصادية.

– تمثلت الأنشطة محل القياس في: نشاط التعدين والتحجير باستثناء الزيت الخام، نشاط الزيت الخام وتكرير النفط، نشاط الكهرباء والغاز، نشاط الزراعة والثروة الحيوانية، نشاط الصناعات التحويلية باستثناء الصناعات البتروكيميائية، نشاط النقل والاتصالات، نشاط المال والأعمال، نشاط البناء والتشييد، نشاط تجارة الجملة والتجزئة، الخدمات الحكومية، نشاط الخدمات الاجتماعية.

– تم تصنيف تلك الأنشطة إلى نفطية وغير نفطية.

– تم قياس أثر الرؤية على القطاعات والإجابة على فروض الدراسة عبر اختبار(ت) للعينات المقترنة، والمعتمد على مقارنة المتوسطات بين المجموعات، وتم حساب الفروق على النحو الآتي:

– الفرق بين متوسطات أداء القطاعات الاقتصادية كل على حده.

– الفرق بين متوسطات أداء الأنشطة الاقتصادية مجتمعة.

– الفرق بين متوسطات أداء القطاعات الاقتصادية للإجابة عن مدى تحقق التنوع الاقتصادي.

– حساب الفرق في معدلات الناتج الإجمالي بين الفترتين.

– حساب الفرق في الأداء للقطاعات النفطية وغير النفطية بين الفترتين.

– تحديد مستوى التغيرات في كل فرع من الفروع السابقة، ومن ثم تصنيف القطاعات بناء على مستوى الأداء واستجابة القطاع للرؤية.

ويستخدم اختبار(ت) لعينتين مرتبطتين في مقارنة متوسطهما، ويشترط لاستخدام هذا الاختبار أن يكون المتغير المستقل متغيرًا تصنيفيًا ذا مستويين، وأن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي الاعتدالي، وأن يكون المتغير التابع مقاساً على المستوى الكمي، وعدم تجانس التباين في العينيتين، ويعتبر شرط التوزيع الاعتدالي أو الطبيعي أحد الاشتراطات الهامة في اختبار(ت) لأنه بموجب هذا الاشتراط يقتضي أن تكون درجات المتغير التابع في بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي للمجتمع، وترى كثيراً من الأدبيات أنه من الضروري إجراء اختبار التحقق من الاعتدالية إذا كانت العينة صغيرة الحجم أي:$n<30$ وفي حال كانت العينتان تتبع التوزيع الطبيعي فإن اختبار(ت) يصبح أكثر قوة ومنعة من التأثر بخطأ التباين، كما ترى مجموعة من الدراسات التغاضي عن اختبار تجانس التباين في حال تساوي حجم العينتين(فلمبان،٢٠١٦، ٢٤١-٢٥١)، وكون المشاهدات في الدراسة الحالية أقل من (٣٠) بواقع (٨) مفردات لكل عينة، تم اختبار التوزيع الطبيعي لعينتي الدراسة بناء على فروضها، وجاءت النتائج موضحة في الجدول (١٢)، فيتضح من الجدول أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع

الطبيعي ما عدا متغيري أداء جميع الأنشطة، ونشاط الكهرباء والغاز؛ ولذا يتم استخدام اختبار Wilcoxon (z) الطبيعي، حيث يستخدم اختبار Wilcoxon بديلا عن اختبار (ت) في حال عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، أو قد يكون حجم العينة صغيرًا جدًا بحيث يصعب التأكد مما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي أم لا؛ لذا من الضروري استخدام اختبار إحصائي لا يتطلب من البيانات أن تتبع توزيعًا معينًا، وهو ما يوفره اختبار Wilcoxon(usman,2015,25).

جدول (١٢) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينتين

المتغير	قيمة التوزيع الطبيعي		ملاحظات
بيانات أداء جميع الأنشطة (نفطية وغير نفطية)	قبل الرؤية	..275	عدم اتباع بيانات فترة الرؤية للتوزيع الطبيعي وتم استخدام اختبار wilcoxon (z).
	بعد الرؤية	0.018	
بيانات التنويع الاقتصادي	قبل الرؤية	0.142	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.115	
بيانات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي	قبل الرؤية	0.682	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.992	
بيانات أداء الأنشطة غير النفطية ككل	قبل الرؤية	0.394	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.853	
يانات نشاط التعدين والتحجير	قبل الرؤية	0.210	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.996	
بيانات القطاع النفطي	قبل الرؤية	0.077	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.895	
بيانات نشاط الزراعة والثروة الحيوانية	قبل الرؤية	0.143	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.611	
بيانات نشاط الكهرباء والغاز	قبل الرؤية	0.903	عدم اتباع بيانات نشاط الكهرباء للتوزيع الطبيعي وتم استخدام اختبار wilcoxon (z).
	بعد الرؤية	0.016	
بيانات نشاط الصناعات التحويلية (باستثناء الصناعات البتروكيميائية)	قبل الرؤية	0.830	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.132	
بيانات نشاط البناء والتشييد	قبل الرؤية	0.682	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.838	

بيانات نشاط تجارة الجملة والتجزئة والفنادق	قبل الرؤية	0.142	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.612	
بيانات نشاط النقل والتخزين والاتصالات	قبل الرؤية	0.245	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.411	
بيانات نشاط خدمات المال والأعمال	قبل الرؤية	0.604	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.338	
بيانات الخدمات الاجتماعية	قبل الرؤية	0.114	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.582	
بيانات الخدمات الحكومية	قبل الرؤية	0.142	تتبع التوزيع الطبيعي للفترتين.
	بعد الرؤية	0.115	

ثانيا– الإجابة على فروض الدراسة:

الفرض الأول– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الأنشطة الاقتصادية كل على حده تُعزى للرؤية.

للإجابة على هذا الفرض تم اختبار الفرق بين الفترتين لكل نشاط على حده على النحو الآتي:

١– نشاط التعدين والتحجير:

جدول (١٣) اختبار الفرق في أداء نشاط التعدين والتحجير

متوسط المجموعات				المعنوية	اختبار (ت)
قبل الرؤية		بعد الرؤية			
القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري		
.004	.0002	.0038	.000232	0.061	1.76

من الجدول (١٣) تُظهِر إحصائية (ت) بقيمة (1.76) وبمعنوية قدرها (.061) أنه لا توجد فروق دالة لمساهمة قطاع التعدين قبل الرؤية وبعدها، وإن كان متوسط مساهمة الفترة الأولى أعلى نسبيًا من الفترة الثانية، ويُعزى ذلك لتراجع الإنتاج من النفط على أثر قرار المملكة خفض إنتاجها مما سبب تذبذبا

في الإنتاج التعديني، وانخفاض مؤشر التعدين المعتمد على الصناعات النفطية، إضافة إلى تراجع عمليات الاستخراج، وبالتالي انخفاض الكميات المستخرجة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الحميد،٢٠١٨) ودراسة النويصر (٢٠٢٠).

٢-نشاط الزراعة والثروة الحيوانية: تبين نتائج إحصائية (ت) في جدول (١٤) أنها معنوية؛ مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيًا لأداء نشاط الزراعة لصالح فترة الرؤية بمتوسط (2.5%) بعد أن كان (2.3%) خلال فترة ما قبل الرؤية وإن كانت لا تزال منخفضة، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (الربيعان وبانافع،٢٠١٩)، ودراسة (هافرلاند ودرندري' ٢١٢١) التي قدرت مساهمة القطاع بـ (1.9%) العام ٢٠٣٠.

جدول (١٤) اختبار الفرق في أداء نشاط الزراعة

اختبار (ت)	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-5.58	.001	.0232	.00054	.025	.0005

وتُعزى تلك النتيجة إلى انتهاج نشاط الزراعة استراتيجية مرنة أسهمت في دعم المحتوى المحلي، وزيادة الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، والاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية (وزارة الزراعة، ٢٠١٨) أسهم ذلك في تبوء المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بحجم ناتج (١٤٪) من إجمالي الناتج العربي الزراعي، وبحسب بيانات البنك الدولي بلغ متوسط القيمة المضافة من قطاع الزراعة في فترة الرؤية (2.72%) عما كان عليه قبلها بنسبة (2.4%)

الأمر الذي ساعد في زيادة الصادرات الزراعية وخفض الواردات منها؛ حيث وصل إجمالي الصادرات خلال فترة الرؤية (108943) مليون ريال، مقارنة بما قبلها بقيمة (٩٥٢٠٩) مليون ريال (الهيئة العامة للإحصاء).

٣-القطاع النفطي (الزيت الخام، تكرير الزيت، الغاز الطبيعي):

جدول (١٥) اختبار الفرق في أداء النشاط النفطي

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
9.04	.001	.37	.024	.32	.021

بالنظر إلى جدول(١٥) يتضح أن قيمة (ت) (9.04%)بمعنوية قدرها(001.) التي تدل على وجود فروق دالة احصائيا على أداء قطاع النفط لصالح فترة الرؤية باعتبار هدف خفض مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي، فعند تأمل متوسط مساهمة القطاع في فترة الرؤية نجدها قد وصلت إلى (٣٢٪) بعد أن كانت(٣٧٪) خلال الفترة الأولى، وأرجع بيان صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ إلى التزامات المملكة بمقتضى اتفاق أوبك بلس والخفض الطوعي لإنتاج النفط (صندوق النقد الدولي،٢٠٢٤)، وتشير هذه النتيجة إلى نجاح الإجراءات والخطوات الخاصة بهدف تخفيف الاعتماد على النفط.

٤-نشاط الكهرباء والغاز:

اختبار (z)	المعنوية	ترتيب المتوسطات			
		المتوسط قبل الرؤية			.0152
		المتوسط بعد الرؤية			.0144
		ترتيب القيم الموجبة		ترتيب القيم السالبة	
-.84	0.401	المشاهدات	مجموع الرتب	المشاهدات	مجموع الرتب
		٦a -	24	٢b	12

جدول (١٦) اختبار الفرق في أداء نشاط الكهرباء والغاز (*)

أظهرت قيمة (z) البالغة (84.-) في جدول (١٦) وبقيمة غير معنوية (401.) حول أداء نشاط الكهرباء والغاز عدم وجود فرق دال احصائيًا يعود للرؤية، حيث بلغ متوسط مساهمة النشاط قبل الرؤية (1.5%) في حين كانت مساهمته فترة الرؤية (1.4%)، ويفسر هذه النتيجة المبادرات المنفذة في نشاط الكهرباء والغاز والإجراءات الهيكلية، ومنها رفع الدعم، ويعد قطاع الكهرباء والغاز من أقل القطاعات مساهمة في الناتج الإجمالي خلال الفترتين، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته خلالهما (1.6%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبا الخيل والبكر،٢٠١٩)، ودراسة (هافرلاند ودرندري،٢٠٢١).

٥-نشاط الصناعات التحويلية باستثناء الصناعات البتروكيميائية:

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-1.66	.07	.083	.0068	.088	.0026

جدول (١٧) اختبار الفرق في أداء نشاط الصناعات التحويلية

يتضح من نتائج جدول (١٧) أن إحصائية (ت) بلغت(1.66-) وبقيمة احتمالية (0.07) أن أداء نشاط الصناعات التحويلية كان خلال الفترتين متفاوتاً أي لم توجد فروق دالة إحصائياً لتأثير الرؤية عليه، وإن كان متوسط مساهمة القطاع في فترة الرؤية أعلى منه قبلها؛ حيث سجل في فترة الرؤية (8.8) بعد أن كان (8.3%) في فترة ما قبل الرؤية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع نشاط التعدين واستغلال المحاجر الذي يمثل (61%) من مؤشر الرقم الصناعي، كما أن له تأثيرًا على معدلات نمو القطاع، فقد تراجعت معدلات نموه خلال فترة الرؤية ليصل متوسطها إلى (1.2%) بعد أن تجاوز قبل الرؤية (٨٪)، أي أن القطاع لا يزال يعتمد بشكل كبير على الصناعات التعدينية، وهذه النتيجة تتفق ودراسة كل من (الربيعان وبانافع،٢٠١٩)، ودراسة (النويصر، ٢٠٢٠)، إضافة إلى مساهمة القطاع المنخفضة من الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

٦-نشاط البناء والتشييد:

جدول (١٧) اختبار الفرق في أداء نشاط البناء والتشييد

اختبار (ت)	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
2.45	.022	.053	.0032	.049	.0028

تكشف نتائج إحصائية (ت) التي بلغت (2.45) وبقيمة معنوية (.022) وجود فروق في أداء نشاط البناء والتشييد بين الفترتين لصالح فترة ما قبل الرؤية يدلل على ذلك قيمة متوسط مساهمة النشاط قبل الرؤية الذي سجل نسبة مساهمة (5.3%) مقارنة بفترة الرؤية التي بلغت (4.9%)، فقد شهد نشاط البناء والتشييد في بدايات فترة الرؤية العام ٢٠١٦ انخفاضاً في نصيب مساهمته من(5.71%) إلى (5.4%)، واستمر في الانخفاض العام ٢٠١٧ في حين كان التراجع الأشد العام ٢٠١٨ ليسجل نسبة مساهمة (4.5%) مدفوعاً بتباطؤ الطلب الحكومي لمشاريع القطاع (جدوى،٢٠١٩)، وتحسنت هذه النسبة العام ٢٠١٩ قبل أن يعاود الانخفاض العام ٢٠٢١ ليبدأ في الصعود مرة اخرى منذ العام ٢٠٢٢ مدعوماً بالإنفاق الحكومي والقطاع الخاص على المشاريع الكبرى.

٧-نشاط تجارة الجملة والتجزئة والفنادق: تكشف نتائج الجدول (١٨) عن وجود فروق دالة معنويا لأداء تجارة الجملة والتجزئة والفنادق وارتفاع مساهمته

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-1.92	.048	.0898	.0084	.095	.0042

في الناتج الإجمالي لصالح فترة الرؤية، حيث كانت إحصائية (ت) (1.92-)، وقيمة معنوية تبلغ (.048).

جدول (١٨) اختبار الفرق في أداء نشاط تجارة الجملة والتجزئة والفنادق

وأرجع التقرير الذي أعدته الغرفة التجارية بأبها عن قطاع التجزئة هذا الارتفاع إلى عدد من العوامل تأتي في مقدمتها استراتيجية التنوع الاقتصادي في الأنشطة غير النفطية، واستحداث حلول تقنية في التعاملات التجارية، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج وزيادة الفرص الاستثمارية التجارية (غرفة أبها،٢٠٢٣) ، ويؤكد تقرير انفاق المستهلكين على تلك المبررات، حيث أوضح أن تعافي القطاع بدأ منذ العام ٢٠٢٢ حيث جاء مدفوعاً بسياسة الحكومة المتعلقة بقطاع الخدمات، ومنها السياحة التي جاء بشأنها تعديلات على أنظمة تأشيرات السياحة والزيارة؛ مما انعكس على معدلات الاستهلاك، وبالأخص قطاع الفنادق والمطاعم (مركز التجزئة السعودية،٢٠٢٣)، وهي بهذا تتعارض ودراسة (Al-Otaibi & Haga,2024)، وتتفق النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية مع دراسة (عبدالحميد،٢٠١٨)، ودراسة (السلمي،٢٠٢٣)، ودراسة (أبا الخيل، البكر،٢٠١٩).

٨-نشاط النقل والتخزين والاتصالات:

جدول (١٩) اختبار الفرق في أداء النقل والاتصالات

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-1.88	.051	.48	.005	.53	.0019

توضح نتائج جدول (١٩) عبر إحصائية (ت) البالغة (1.88-) وبمعنوية قدرها (.051) حول أداء قطاع النقل والاتصالات عن وجود ارتفاع في مساهمة القطاع خلال فترة الرؤية يبرهن على ذلك متوسط نسبة مساهمته التي كانت (5.3%) مقارنة بما قبل الرؤية التي كانت (4.8%)، وجاء هذا التطور نتيجة اطلاق الحكومة لعدة إجراءات هدفها تحسين بيئة الأعمال في القطاع اللوجستي أسهمت في تنميته ودعمه، فبالإضافة إلى الطرق، والنقل الجوي، والبري تم تطوير الإجراءات الخاصة بالتجارة عبر الحدود كمبادرة فسح الحاويات خلال (٢٤) ساعة في الموانئ السعودية، وتقليص عدد المستندات المطلوبة للتصدير وتعديل لائحة المجالس الإدارية في الموانئ، خفض أجور عمليات المناولة، منح فترة إعفاء عن أجور التخزين من الأرضيات، تطبيق مؤشرات أداء(KPI) في محطات المناولة (هيئة الزكاة والدخل،٢٠٢٤)، وكان نتيجة تلك المبادرات على المستوى التنافسي الدولي أن سجلت المملكة ارتفاعاً في قيمة

مؤشر أجيلتي اللوجستي للأسواق الناشئة بلغت (6.07) العام (٢٠٢٣) مقارنة بـ (5.95) العام (٢٠٢٢)، كما حققت تقدماً في مؤشر أتصال شبكة الملاحة البحرية بتسجيل (76.1) نقطة بزيادة (4.83) عن الفترة ذاتها العام ٢٠٢٢ (الغرفة التجارية بأبها،٢٠٢٣).

٩-نشاط خدمات المال والأعمال: بلغت إحصائية (ت) في جدول (٢٠) (3.56-)، بمعنوية قدرها (.005)، وهو ما يعني وجود فروق في أداء نشاط المال والأعمال لصالح فترة الرؤية بمتوسط مساهمة (11.7%) مقارنة بالفترة الأولى الذي بلغ فيها متوسط مساهمته (10.7%)

جدول (٢٠) اختبار الفرق في أداء نشاط المال والأعمال

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-3.56	.009	.107	.0038	.116	.0067

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(حاسانوف وآخرون،٢٠٢٣)، ودراسة (الغفيص،٢٠١٦)، وتأتي هذه النتيجة كانعكاس للمبادرات التي تمت في الجوانب المختلفة للقطاع، سواء على مستوى التقنية المالية أو الأنظمة التشريعية المالية، أو إنشاء المؤسسات والجهات المالية الداعمة، فقد ذكر تقرير برنامج تطوير القطاع المالي أن عدد الشركات التقنية المالية تجاوز (٢١٦) شركة بنهاية العام (٢٠٢٣) أي نصف المستهدف لرؤية (٢٠٣٠)، كما أُدرجت (٣١٠) شركة في هيئة سوق المال، بالإضافة لدعم الشركات الناشئة وشركات رأس المال الجريء، وإنشاء هيئة التأمين، وصدور نظام المساهمات العقارية، علاوة على

تفعيل سوق الدين من خلال المركز الوطني للدين العام وطروحاته المنتظمة وفق خطط معلنة ومحددة (وزارة المالية،٢٠٢٣).

١٠-الخدمات الجماعية والاجتماعية الأخرى:

جدول (٢١) اختبار الفرق في أداء نشاط الخدمات الاجتماعية

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-25.4	.001	.02	.0023	.032	.0029

بمطالعة الجدول (٢١) نجد أن إحصائية (ت) قد بلغت (25.4-)، وبقيمة احتمالية (.001) مما يتقرر معه وجود فرق في أداء نشاط الخدمات الاجتماعية لصالح فترة الرؤية، حيث سجل النشاط متوسط مساهمة نسبتها (3.1%)، مقابل متوسط مساهمة سجلها القطاع في الفترة الأولى تقدر بـ (2%)، وتُفسَر هذه النتيجة بالإصلاحات في جانب الخدمات الاجتماعية وغير الربحية التي شهدت نمواً ملحوظًا، فقد أوضحت وزارة الموارد البشرية أنه حتى العام (٢٠٢٣) بلغ عدد المتطوعين (٨٤٣) متطوعاً، أي: بنسبة (٨٤٪) من المستهدف بنهاية (٢٠٣٠)، وتحقيق عوائد اقتصادية تقدر بـ (٩٢٣) مليون ريال من خلال ارتفاع القيمة الاقتصادية للساعة التطوعية الناجمة عن ارتفاع مستوى التطوع إلى الاحترافية (وزارة الموارد البشرية)، وفي جانب القطاع غير الربحي نمت المؤسسات غير الربحية بنسبة (١٧٣٪) حتى العام (٢٠٢٣). (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي،٢٠٢٣)، مع ذلك لا تزال مساهمة

الخدمات الاجتماعية منخفضة وتأتي في المرتبة الثالثة بعد الكهرباء، والزراعة

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
2.48	.021	.181	.004	.176	.0031

وإن كانت تقترب من مستهدف الرؤية المحدد بـ (٥٪).

١١- الخدمات الحكومية:

جدول (٢٢) اختبار الفرق في أداء الخدمات الحكومية

بمشاهدة جدول (٢٢) نجد أن إحصائية (ت) (2.48)، وبمعنوية تبلغ (.021) يمكن الحكم بوجود فرق في أداء الخدمات الحكومية غير أنه لصالح فترة ما قبل الرؤية بالنظر إلى متوسط نسبة مساهمة القطاع، حيث كانت في فترة ما قبل الرؤية (18.1%) في حين بلغت (17,6%) خلال فترة الرؤية؛ الأمر الذي يعني تراجعاً في مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي، ويُعزى ذلك إلى انكماش الإيرادات النفطية المدفوعة بخفض إنتاج النفط.

وننتهي في الإجابة عن الفرض الأول المتعلق باختبار أداء الأنشطة الاقتصادية لكل قطاع على حده إلى تقدم قطاعات الزراعة، والتجارة، والنقل والاتصالات، والخدمات الاجتماعية، والمال الأعمال، وارتفاع نصيب مساهمتها في الناتج، وعدم وجود فروق في أداء قطاعات الصناعات التحويلية، والكهرباء والغاز، والتعدين، وتأخر قطاعين هما: الخدمات الحكومية، والبناء والتشييد، وبناء على هدف خفض مساهمة القطاع النفطي فقد تراجعت مساهمته خلال فترة الرؤية.

الإجابة على الفرض الثاني – نص الفرض الثاني على وجود فرق دال احصائياً في أداء جميع الأنشطة الاقتصادية ككل لصالح فترة الرؤية.

جدول (٢٣) اختبار الفرق في أداء جميع الأنشطة الاقتصادية (نفطية وغير نفطية) (*)

اختبار (z)	المعنوية	ترتيب المتوسطات		المتوسط قبل الرؤية	.996
				المتوسط بعد الرؤية	.978
		ترتيب القيم الموجبة		ترتيب القيم السالبة	
-1.96	0.05	المشاهدات	مجموع الرتب	المشاهدات	مجموع الرتب
		٦ b	٣٢	٢ a	4

وتحددت الفروض الإحصائية في الفرض البديل،H_1 : وينص على وجود فروق إيجابية في أداء جميع الأنشطة الاقتصادية مجتمعة تُعزى للرؤية، والفرض الصفري،H_0: لا توجد فروق إيجابية في أداء الأنشطة الاقتصادية مجتمعة تعود للرؤية، وباختبار الفرض ظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول (٢٣)؛ حيث تبين من خلال اختبار بيانات القطاعات الاقتصادية ككل عدم اتباعها للتوزيع الطبيعي، لذا تم اللجوء إلى اختبار(Wilcoxon) فجاءت قيمة (Z)

(*) تم اللجوء لاختبار z لحساب الفروق لمتوسطات مساهمة جميع الأنشطة بين الفترتين، نظرا لعدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، حيث استُخدِم اختبار (Wilcoxon). A: مساهمة جميع القطاعات بعد الرؤية< مساهمة جميع القطاعات قبل الرؤية،B: مساهمة جميع القطاعات بعد الرؤية> مساهمة جميع القطاعات بعد الرؤية.

بنحو (1.96-)، وبقيمة احتمالية (.05)؛ مما يعني رفض قبول الفرض الصفري بعدم وجود فروق دالة إحصائيًا في أداء القطاعات الاقتصادية مجتمعة، وظهرت هناك فروق في الأداء ولكن لصالح الفترة الأولى قبل الرؤية حيث بلغ متوسط مساهمتها (.996)، ويعود ذلك إلى المساهمة الكبرى نسبياً لقطاع النفط عنها في الفترة الثانية، إضافة إلى تراجع قطاعات مهمة كالبناء والتشييد، والصناعات التحويلية في الفترة الثانية.

- **الإجابة عن الفرض الثالث:** ينص الفرض الثالث على وجود فروق دالة احصائياً في أداء الأنشطة غير النفطية لصالح الفترة الثانية تعود للرؤية، ويتحدد الفرض البديل،H_1 : توجد فروق دالة احصائياً في أداء الأنشطة الاقتصادية غير

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-3.35	.006	.446	.027	.478	.012

النفطية تُعزى للرؤية، والفرض الصفري،H^o : لا توجد فروق في أداء الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بسبب الرؤية، والجدول (٢٤) يوضح نتيجة الاختبار.

جدول (٢٤) اختبار الفرق في أداء الأنشطة غير النفطية

بمعاينة الجدول (٢٤) نجد أن إحصائية (ت) المحسوبة بلغت (3.35-)، وقيمة احتمالية(.006) ومعها يتم رفض الفرض الصفري بعدم وجود فروق في أداء الأنشطة غير النفطية، وقبول الفرض البديل بتقدم أداء الأنشطة غير النفطية في الفترة الثانية، حيث بلغ متوسط مساهمتها في الناتج (4.78%)، عنه في الفترة الأولى الذي بلغ (4.46%)، ووصلت مساهمة القطاع في فترة الرؤية (1.7) تريليون ريال، بنسبة مساهمة (٥٠٪) في الناتج الإجمالي المحلي العام (٢٠٢٣)، وبحسب تقرير الهيئة العامة للإحصاء فإن هذه المساهمة جاءت نتيجة الاستثمارات غير الحكومية التي ازدادت خلال العامين الأخيرين بمعدل نمو (٥٧٪)، بقيمة وصلت (٩٥٩) مليار ريال العام (٢٠٢٣)؛ مما دعم تفوق عدة قطاعات على رأسها القطاع الخدمي، والنقل والاتصالات، والتجارة (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠٢٣)، وبهذا فإن هذه النتيجة تتعارض ودراسة (Al-Otaibi & Haga,2024) التي توصلت إلى عدم وجود ترابط بين القطاعات الاقتصادية وعدم تأثير بعضها على بعض.

-الإجابة على الفرض الرابع: وهو توجد فروق دالة احصائياً تعود للرؤية في أداء القطاعات أدى إلى رفع نسبة التنويع الاقتصادي، وتحدد الفرض البديل، H_1: في وجود فرق في الأداء أدى إلى رفع نسبة التنويع الاقتصادي، ونص الفرض الصفري على،H^o : لا توجد فروق في أداء القطاعات أدى إلى رفع نسبة التنويع الاقتصادي.

جدول (٢٥) اختبار الفرق في التنويع الاقتصادي

من خلال إحصـــائية (ت) بقيمة (3.21-)، واحتمالية قدها (.006) في جدول (٢٥) يمكن رفض الفرض الصفري، وقبول الفرض البديل بوجود فروق في أداء القطاعات الاقتصادية أدى إلى رفع نسبة التنويع الاقتصادي لصالح فترة الرؤية؛ فقد ارتفع متوسط مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى (5.6%) عما كانت عليه في الفترة الأولى التي قدرت بنحو (4.4%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراســـة (عبدالحميد،٢٠١٨)، ودراســـة (هافرلاند ودرندري، ٢١٢١)، ويشـــير ذلك إلى أن القطاعات غير النفطية حققت مستهدف الرؤية في رفع نسبة القطاعات في التنويع الاقتصادي، وقد قاد هذا التنوع كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة بفارق نمو بين الفترتين (٣٪)، وقطاع الأعمال بـــ (2.2%)، ومع ذلك تبقى نسب القطاعات في مجال التنويع الاقتصـــادي منخفضـــة؛ فقد كان تأثير القطاعات في التنويع وبالتالي

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
-3.21	.006	.043	.033	.56	.042

النمو الاقتصـــادي محدوداً لم يتجاوز (١٠٪)، وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (الخطيب،٢٠١٤)؛ مما يتطلب مزيد من العمل نحو رفع هذه النسب، والجدول (26) التالي يوضح نسب مساهمة القطاعات في التنويع الاقتصادي والفارق بين بداية فترة الدراسة ونهايتها.

جدول (٢٦) نسب مساهمة القطاعات في التنويع بين الفترتين

كما بيّن الشكل (١٢) عدم وجود تباين في نسب مساهمة القطاعات في نهاية الفترة الأولى مقارنة بنهاية الفترة الثانية؛ مما يدلل على أن مستوى التنويع قبل الرؤية لم يختلف كثيراً عما قبلها.

شكل (١٢) مقارنة التنويع بين نهاية الفترتين

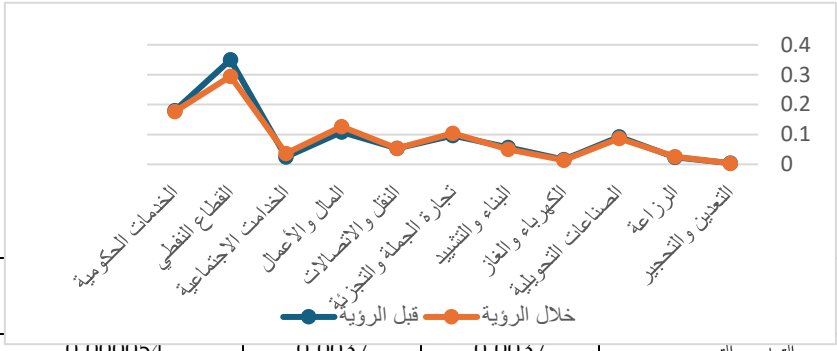

0,000054	0.0037	0.0037	التعدين والتحجير
0.0024	0.0253	0.0228	الزراعة والثروة الحيوانية
0.0150	0.0870	0.0720	الصناعات التحويلية
0.0005	0.0137	0.0132	الكهرباء والغاز
0.0019	0.0505	0.0487	البناء والتشييد
0.0299	0.1036	0.0737	تجارة التجزئة والجملة
0.0145	0.0530	0.0386	النقل والاتصالات
0.0215	0.1268	0.1053	المال والأعمال
0.0188	0.0365	0.0177	الخدمات الاجتماعية

-**إجابة الفرض الخامس**: وينص على توجد فروق دالة إحصائياً في نمو معدلات الناتج الإجمالي تعود للرؤية، ويتحدد الفرض الصفري H_0: في عدم وجود فروق معنوية في نمو معدلات الناتج الإجمالي تُعزى للرؤية، في حين أن الفرض

البديلH_1: يقرر وجود فروق دالة في نمو معدلات الناتج الإجمالي ناجم عن الرؤية، وعند إجراء اختبار(ت) جاءت النتائج على النحو الآتي في جدول (٢٧).

جدول (٢٧) اختبار الفرق لمعدلات الناتج الإجمالي

اختبار ت	المعنوية	متوسط المجموعات			
		قبل الرؤية		بعد الرؤية	
		القيمة	الانحراف المعياري	القيمة	الانحراف المعياري
1.49	.089	.046	.034	.019	.0341

بلغت إحصائية (ت) (1.49)، وبمعنوية قيمتها (.089)، ويعني ذلك قبول الفرض الصفري بعدم وجود فروق في نمو معدلات الناتج الإجمالي تعود للرؤية، وإن كان متوسط معدل نمو الناتج خلال فترة ما قبل الرؤية أعلى منه في فترة الرؤية، وهذا ناجم عن المساهمة النسبية لبعض القطاعات غير النفطية مع تراجع القطاع النفطي بنسبة (4.8%) للفترة الثانية، كما عززت مساهمة الضرائب بنسبة (2.4%) رفع القيمة المضافة للناتج خلال الفترة الثانية مع تأخر قطاعات هامة كالبناء والتشييد، والخدمات الحكومية؛ مما أدى إلى ثبات معدلات النمو خلال الفترتين.

خاتمة بالنتائج والتوصيات:

أولاً– النتائج:

استعرضت الدراسة الحالية واقع القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي بهدف قياس تأثير رؤية المملكة (٢٠٣٠) على أدائها ومدى استجابتها لمبادرات وإجراءات الرؤية مقارنة بما قبل الرؤية بعد مرور ما يقرب من نصف المدة عن تحقق الرؤية يمكن معها تقديم بعض المؤشرات عن الأداء للفترة القادمة، ولتحقيق هذا الهدف صيغت عدد من الفرضيات تم اختبارها من خلال اختبار (ت) للعينات المقترنة لتحديد الفرق بين المتوسطات، وفي ضوء إجراءات الدراسة، والإطار النظري خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- لا تزال نسب مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي متقاربة بين فترة ما قبل الرؤية، وخلالها.

٢- تباينت إجابة الفرض الأول الخاص بتأثير الرؤية على القطاعات الاقتصادية كل على حده، على النحو الآتي:

أ- لا يوجد فرق معنوي بين متوسطات مساهمة نشاط التعدين والتحجير، وبالتالي لم يكن هناك فرق في أداء القطاع يُعزى للرؤية، مع معدلات نمو مرتفعة ما قبل الرؤية، وهذا عائد لانخفاض ناتج القطاع خلال الفترة الثانية.

ب- وُجِد فرق معنوي في أداء قطاع الزراعة والثروة الحيوانية لصالح فترة الرؤية، وجاء ذلك نتيجة للمبادرات والإجراءات التي أعلنت عنها الاستراتيجية الزراعية الوطنية.

ج- وُجِد فرق دال احصائياً في مساهمة قطاع النفط في الناتج الإجمالي لصالح فترة ما قبل الرؤية، وهذا يُشير إلى تراجع أداء القطاع النفطي؛ مما يعني تحقق المستهدف بخفض مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي للمملكة.

د- لم تكن هناك فروق معنوية في أداء قطاع الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي، إلا أن متوسط معدل نمو النشاط قبل الرؤية أعلى منه خلال فترة الرؤية؛ أي أن النشاط كان ينمو بوتيرة أعلى منه في الفترة الثانية، وهذا عائد إلى تأثر نشاط الصناعات التحويلية بانخفاض النشاط التعديني الذي لا يزال يعتمد عليه بنسبة كبيرة.

هـ- تراجع قطاع الكهرباء والغاز خلال فترة الرؤية بنسبة ضئيلة، حيث لم تكن هناك فروق في أداء القطاع بين الفترتين، في حين كانت معدلات النمو في فترة ما قبل الرؤية أسرع منها خلال فترة الرؤية، ويعود ذلك إلى الإجراءات التصحيحية والهيكلية في قطاع الطاقة.

و- وُجِد أن مساهمة قطاع البناء والتشييد في فترة ما قبل الرؤية أعلى منها خلال فترة الرؤية؛ مما يعني تراجع القطاع، ويُعزى ذلك إلى تباطؤ الطلب الحكومي في السنوات الأولى في فترة الرؤية.

ز- حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق أداءً إيجابياً في فترة الرؤية مدفوعاً بالسياسات الحكومية المتعلقة بالإنفاق، وتنمية القطاعات الخدمية ومنها قطاع السياحة.

ح- ارتفعت مساهمة قطاع المال والأعمال والعقار في فترة الرؤية عما كان قبلها، ويعود ذلك للمبادرات التي طرحتها وزارة المالية في مجال التشريعات المالية، والتقنية، والمؤسسية الهيكلية.

ط- وُجِد فرق إيجابي في أداء قطاع الخدمات الاجتماعية لفترة الرؤية وارتفاع مساهمته في الناتج الإجمالي نتيجة الإصلاحات التي شهدها القطاع والتحول الهيكلي لمكوناته.

ي- انخفضت مساهمة الخدمات الحكومية في فترة الرؤية، ويُعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية الناجم عن الخفض الطوعي لإنتاج النفط في ضوء اتفاق أوبك بلس.

٣- وُجِدت فروق دالة احصائياً حول أداء جميع القطاعات الاقتصادية (نفطية وغير نفطية) لصالح فترة ما قبل الرؤية؛ أي أن مساهمة تلك القطاعات كانت أعلى قبل الرؤية، نتيجة المساهمة المرتفعة نسبياً للقطاع النفطي الفترة الأولى، وتأخر بعض الأنشطة في الفترة الثانية ومنها: البناء والتشييد، والصناعات التحويلية.

٤- حققت الأنشطة غير النفطية تقدماً في الأداء خلال فترة الرؤية عبر مساهمتها في الناتج الإجمالي بنسبة (٥٠٪) مدفوعة بارتفاع الاستثمارات غير الحكومية.

٥- أرتفع نسبياً أداء القطاعات الاقتصادية في التنويع الاقتصادي، غير أنه لا يزال محدود التأثير على الناتج، فلم يتجاوز تأثيره في النمو نسبة (10.).

٦- لم يكن هناك فرق في نمو معدلات الناتج الإجمالي تُعزى للرؤية، نتيجة مساهمة القطاع النفطي خلال الفترة الأولى، وأداء بعض القطاعات المرتفع نسبياً في الفترة الثانية إضافة إلى القيمة الصافية لإجمالي الضرائب.

٧- يمكن تصنيف الأنشطة الاقتصادية بناء على استجابتها للرؤية كما يأتي:

- كانت الأنشطة الأفضل أداءً فترة الرؤية:
  - نشاط تجارة الجملة والتجزئة.
  - نشاط خدمات المال والأعمال.
  - نشاط النقل والاتصالات.
  - الخدمات الاجتماعية.
  - نشاط الزراعة والثروة الحيوانية.
- في حين لم يكن للرؤية تأثير على القطاعات الآتية:
  - نشاط الصناعات التحويلية.
  - نشاط التعدين والتحجير.
  - الكهرباء والغاز.
- بينما تراجعت القطاعات الآتية بعد الرؤية:

- نشاط الخدمات الحكومية.
- نشاط البناء والتشييد.

ثانياً- التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

- العمل على رفع مساهمة الصناعات التحويلية من الصناعات التكنولوجية المتقدمة، والتركيز عليها في الفترة القادمة.
- لتحديد مستوى التطور من المهم مقارنة المؤشرات الاقتصادية بما يتحقق في القطاعات بفترة ما قبل الرؤية بشكل واضح ودقيق، كما هو الحال في التنويع الاقتصادي.
- التركيز على الأنشطة التي لم تتأثر بالرؤية بشكل فاعل، والأنشطة التي تراجع أداؤها؛ ضماناً لتحسنها وتطورها أثناء الفترة القادمة من مرحلة الرؤية.
- الاهتمام بزيادة ترابط القطاعات الاقتصادية وتبادل المنافع فيما بينها، والاستفادة من الأثار الخارجية، واقتصاديات وفورات الحجم.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

بي دبليو سي. (٢٠٢٣). النشرة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، رؤية المملكة على المسار الصحيح في منتصف الرحلة، الرياض.

صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٣). تقرير أفاق الاقتصاد عن الربع الرابع. نيويورك.

صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٤). بيان صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤.نيويورك.

مركز الرؤية. (٢٠٢٣). تقرير منجزات الرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

أبا الخيل، منى. البكر، أحمد. (٢٠١٩). مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. ورقة رقم: وق/١٩/ ٤. البنك المركزي السعودي: الرياض. ١-٢٥.

الأسكوا. (٢٠٠١). التقرير السنوي عن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: نيويورك.

إسماعيل، محمد. محمود، جمال. (٢٠٢١). أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. صندوق النقد العربي: أبو ظبي.٢١-٢٦.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٩). التصنيف الصناعي الموحد، النسخة الرابعة: جنيف.

تجزئة. (٢٠٢٣). تقرير إنفاق المستهلكين عن العام ٢٠٢٣: الرياض.

جدوى. (٢٠١٩). التقرير السنوي عن الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية. شركة جدوى للاستثمار: الرياض.

حاسانوف، فخري، وآخرون. (٢٠٢٣). دور التنمية المالية في نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية: الرياض.١-٤٨.

الخطيب، ممدوح. (٢٠١٤). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي. مجلة جامعة الملك سعود: الرياض. ١١١-١٢٨.

الربيعان، عبد الله. بانافع، وحيد. (٢٠١٩). دور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعزيز إجمالي الناتج المحلي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مؤتمر التنمية الإدارية في ضوء رؤية ٢٠٣٠: الرياض. ٢٥٥-٢٧٧.

السلمي، نواف. (٢٠٢٣). أثر السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك عبد العزيز: جده.

عبد الحميد، هاشم. (٢٠١٨). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة: القاهرة. (١). ٧٥-٩٨.

غرفة أبها. (٢٠٢٣). تقرير قطاع التجزئة في المملكة: أبها.

غرفة أبها. (٢٠٢٤). تقرير حول واقع مستقبل القطاع اللوجستي في المملكة العربية السعودية: أبها.

الغفيص، محمد. (٢٠١٦). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية. ورقة: وع/١٦/٥. البنك المركزي السعودي: الرياض.١-٣٤.

الغمري، سامي. (١٤٣٣هـ). أهمية الصناعات التحويلية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: جده. (١١٠). ١٠٩-١٤٣.

فلمبان، حسين. (٢٠١٦). افتراضات استخدام اختبار(ت) دراسة تقويمية مقارنة للدراسات التربوية والنفسية على المستوى المحلي والخليجي. مجلة دراسات عربية في التربية والنفس: القاهرة. (٧٦).٢٣٩-٢٧٨.

الموقع الالكتروني للبنك الدولي للتنمية، متاح على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/home

الموقع الالكتروني للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، متاح على الرابط:

https://ncnp.gov.sa/ar

الموقع الالكتروني للهيئة العامة للإحصاء متاح على الرابط

https://www.stats.gov.sa /

الموقع الالكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، متاح على الرابط

https://unctad.org

الموقع الالكتروني لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط

https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

الموقع الالكتروني لوزارة الموارد البشرية، متاح على الرابط:

https://www.hrsd.gov.sa/ministry

نصر الدين، فيفيان. الزهراني، روان. (٢٠٢٤). أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة: القاهرة. (٣). ١-١٦.

النويصر، ساره. (٢٠٢٠). قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية. البنك المركزي السعودي. ورقة رقم: وق/٣/٢٠: الرياض.١-٢٩.

هافرلاند، ديفيد. درندري، عبد الإله. (٢٠٢١). التنويع الاقتصادي في إطار رؤية ٢٠٣٠: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية: الرياض.١-٣٨.

هيكل، عبد العزيز. (١٩٨٠). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية. دار النهضة: بيروت.

الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٤). التقرير الربعي الرابع. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٤). منهجية مؤشرات الحسابات القومية. المملكة العربية السعودية.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢٣). تقرير الاستدامة في قطاع الاتصالات والفضاء والتقنية: الرياض.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (١٣٩٠هـ). الخطة الخمسية الأولى. المملكة العربية السعودية.

وزارة الزراعة. (١٤٤٢هـ). نظام الزراعة. المملكة العربية السعودية.

وزارة الصناعة. (١٤٤١هـ). نظام الاستثمار التعديني. المملكة العربية السعودية.

وزارة الصناعة. (٢٠٢١). الخطة التنفيذية لبرنامج تطوير الصناعة، المملكة العربية السعودية.

وزارة الصناعة. (٢٠٢٣). التقرير السنوي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية (أفاق متجددة): الرياض.

وزارة الطاقة. (١٤٣٩هـ). نظام التجارة في المنتجات البترولية. المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية. (٢٠٢٣). التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي: الرياض.

رومنة المراجع:

Romanized References:

Bi Dabilyu Si. (2023). Alnashrat Alaiqtisadiat Lilmamlakat Alearabiat Alsaeudiat, Ruyat Almamlakat Ealaa Almasar Alsahih Fi Muntasaf Alrihlati, Alriyad.

Sunduq Alnaqd Alduwli. (2023). Taqrir 'Afaq Alaqtisad Ean Alrubue Alraabiei. Niwyurki.

Sunduq Alnaqd Alduwli. (2024). Bayan Sunduq Alnaqd Alduwlii Hawl Mushawarat Almadat Alraabieat Lieam 2024.Niuyurki.

Markaz Alruwyati. (2023). Taqrir Munjazat Alruwyat Almamlakat Alearabiat Alsueudiat 2030

'Aba Alkhayla, Munaa. Albakr, 'Ahmadu. (2019). Musahamat Al'anshitat Alaiqtisadiat Fi Mueadalat Numui Alqitae Alkhasi Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Waraqat Raqma: Waqi/19/ 4. Albank Almarkazii Alsaeudiu: Alrayad. 1-25.

Al'uskua. (2001). Altaqrir Alsanawiu Ean Altanwie Alaiqtisadii Fi Albuldan Almuntijat Lilnafti: Niuyurki.

'Iismaeil, Muhamadu. Mahmud, Jamal. (2021). 'Athar Qitae Alsinaeat Altahwiliat Ealaa Alnumui Alaiqtisadii Fi Alduwal Alearabiati. Sunduq Alnaqd Alearabii: 'Abu Zabii.21-26.

Al'umam Almutahidatu. (2009). Altasnif Alsinaeiu Almuahadi, Alnuskhat Alraabieata: Jnif.

Tajziatu. (2023). Taqrir 'Iinfaq Almustahlikin Ean Aleam 2023: Alriyad.

Jdwaa. (2019). Altaqrir Alsanawiu Ean Alaiqtisad Alkuliyi Lilmamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Sharikat Jadwaa Lilastithmari: Alriyad.

Hasanufa, Fakhri, Wakhrun. (2023). Dawr Altanmiat Almaliat Fi Numui Alqitae Alkhasi Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Markaz Almalik Eabd Allah Lildirasat Walbuhuth Albitruliati: Alriyadi.1-48.

Alkhatib, Mamduhun. (2014). Altanwie Aliaqtisadiu Wa'atharuh Ealaa Alnumui Alaqtisadii. Majalat Jamieat Almalik Saeud: Alrayad. 111-128.

Alrabiean, Eabd Allah. Banafie, Wahid. (2019). Dawr Musahamat Alqitaeat Alaiqtisadiat Fi Taeziz 'Iijmalii Alnaatij Almahaliyi Dirasatan Tatbiqiatan Ealaa Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Mutamar Altanmiat Al'iidariat Fi Daw' Ruyat 2030: Alriyad. 255-277.

Alsilmi, Nawaf. (2023). 'Athar Alsiyahat Fi Tahqiq Altanmiat Almustadamat Fi Zili Ruyat 2030 Bialmamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Risalat Majistir Ghayr Manshuratin. Jamieat Almalik Eabd Aleaziza: Jadhu.

Eabd Alhamidi, Hashim. (2018). Altanwie Alaiqtisadiu Waltanmiat Almutawazinat Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiat Alfuras Waltahadiyati, Majalat Kuliyat Alaiqtisad Waleulum Alsiyasiati. Jamieat Alqahirati: Alqahirata. (1). 75-98.

Ghurfat 'Abha. (2023). Taqrir Qitae Altajziat Fi Almamlakati: 'Abha.

Ghurfat 'Abha. (2024). Taqrir Hawl Waqie Mustaqbal Alqitae Alluwjistii Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiat: 'Abha.

Alghafis, Muhamadu. (2016). 'Athar Tatawur Alqitae Almalii Ealaa Alnumui Alaiqtisadii Lilqitae Ghayr Alnaftii Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Waraqatun: Waeu/16/5. Albank Almarkazii Alsaeudiu: Alriyadi.1-34.

Alghamiri, Sami. (1433ha). 'Ahamiyat Alsinaeat Altahwiliat Alsaeudiati, Majalat Jamieat Almalik Eabd Aleaziza: Jadhu. (110). 109-143.

Flimban, Husayn. (2016). Aiftiradat Aistikhdam Akhtibar (T) Dirasat Taqwimiat Muqaranatan Lildirasat Altarbawiat Walnafsiat Ealaa Almustawaa Almahaliyi Walkhaliji. Majalat Dirasat Earabiat Fi Altarbiat Walnafsi: Alqahirata. (76).239-278.

Almawqie Alalkutruniu Lilbank Aldawlii Liltanmiati, Mutah Ealaa Alraabti: Https://Www.Albankaldawli.Org/Ar/Home

Almawqie Alalkutruniu Lilmarkaz Alwatanii Litanmiat Alqitae Ghayr Alribhi, Mutah Ealaa Alraabti: Https://Ncnp.Gov.Sa/Ar

Almawqie Alalkutruniu Lilhayyat Aleamat Lil'iihsa' Mutah Ealaa Alraabtihttps://Www.Stats.Gov.Sa

Almawqie Alalkutruniu Limutamar Al'umam Almutahidat Liltijarat Waltanmiati, Mutah Ealaa Alraabtihttps://Unctad.Org /

Almawqie Alalkutruniu Lihayyat Alzakat Waldaribat Waljamariki, Almamlakat Alearabiat Alsueudiati, Mutah Ealaa Alraabti: Https://Zatca.Gov.Sa/Ar/Pages/Default.Aspx

Almawqie Alalkutruniu Liwazarat Almawarid Albashariati, Mutah Ealaa Alraabti: Https://Www.Hrsd.Gov.Sa/Ministry

Nasr Aldiyn, Fifyan. Alzahrani, Rwan. (2024). 'Athar Altatawur Altiknulujii Ealaa Numui Qitae Alsinaeat Altahwiliat Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Almajalat Alearabiat Lil'iidarati: Alqahirata. (3). 1-16.

Alnuisar, Sarha. (2020). Qias 'Iintajiat Nashat Alsinaeat Altahwiliat Fi Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati. Albank Almarkaziu Alsaeudiu. Waraqat Raqma: Waqi/20/3: Alriyad.1-29.

Hafirlandi, Difid. Drindri, Eabdalalaha. (2021). Altanwie Alaiqtisadiu Fi 'Iitar Ruyat 2030: Altaghayurat Alqitaeiat Alraamiat 'Iilaa Tahqiq Alnumui Almustadami. Markaz Almalik Eabd Allah Lildirasat Walbuhuth Albitruliati: Alriyadi.1-38.

Hikali, Eabd Aleaziza. (1980). Mawsueat Almustalahat Aliaqtisadiat Wal'iihsayiyati. Dar Alnahdati: Bayrut.

Alhayyat Aleamat Lil'iihsa'i. (2024). Altaqrir Alrabeiu Alraabieu. Alriyad.

Alhayyat Aleamat Lil'iihsa'i. (2024). Manhajiat Muashirat Alhisabat Alqawmiati. Almamlakat Alearabiat Alsueudiati.

Wizarat Alaitisalat Watiqniat Almaelumat (2023). Taqrir Alaistidamat Fi Qitae Alaitisalat Walfada' Waltaqniati: Alriyad.

Wizarat Aliaqtisad Waltakhtiti. (1390hi). Alkhutat Alkhamsiat Al'uwlaa. Almamlakat Alearabiat Alsaeudiatu.

Wizarat Alziraeati. (1442hi). Nizam Alziraeati. Almamlakat Alearabiat Alsueudiati.

Wizarat Alsinaeati. (1441ha). Nizam Alastithmar Altaedini. Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati.

Wizarat Alsinaeati. (2021). Alkhutat Altanfidhiat Libarnamaj Tatwir Alsinaeati, Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati.

Wizarat Alsinaeati. (2023). Altaqrir Alsanawiu Libarnamaj Tatwir Alsinaeat Alwatania ('Afaq Mutajadidatun): Alriyad.

Wizarat Altaaqati. (1439ha). Nizam Altijarat Fi Almuntajat Albitruliati. Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati.

Wizarat Almaliati. (2023). Altaqrir Alsanawiu Libarnamaj Tatwir Alqitae Almali: Alriyad.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alotaibi Adhwa, Haga, Elimam. (2024), Impact of Interrelationships among the Economic Sectors on Achieving Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia. European Journal of Sustainable Development, (1), 87-108.

Usman, M. (2015). Power Efficiency of Sign Test and Wilcoxon Signed Rank Test Relative to T-Test. Technology and Education (IISTE): E-Journals. (12), 53-587.